الذهب السائل

جاكلين ديلوريه

ماذا يُفهم من سرقة لعسل القيقب بقيمة ١٨ مليون دولار عن اقتصاديات إدارة المعروض

إنها السرقة التي كان المخبر البوليسي، بينك بانثر (أو النمر الوردي) في سلسلة أفلام هوليود، ليفخر بالقبض على مرتكبيها: فعلى مدى عدة أشهر، أخذت عصابة من اللصوص تختلس من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي لعسل القيقب الكندي مئات الآلاف من غالونات عسل القيقب التي تزيد قيمتها على ١٨ مليون دولار.

نعم، احتياطي استراتيجي عالمي لعسل القيقب. فإن لم تكن قد سمعت بذلك قط، فأنت لستَ الوحيد الذي لم يسمع بذلك. وقليل هم الذين سمعوا به إلى أن أصبحت السرقة التي وقعت في عام ٢٠١٢ جزءا من المعارف العامة. ويمثل هذا الاحتياطي اتحادا احتكاريا كنديا «كارتل»: أشبه بمنظمة أوبك، فيما عدا أنه مَعني بعسل القيقب ومؤلف من بلد واحد.

وعسل القيقب، مثل الحبوب واللبن، منتجٌ زراعي يخضع للسياسات العامة المعنية بالغذاء والزراعة. ورغم أن قيمته للاقتصاد الكندي قد تبدو ضئيلة مقارنة مثلا بالقمح أو فول الصويا، فإنه يتفوق على حقول القمح الشاسعة في مانيتوبا وساسكاتشوان عندما يتعلق الأمر بهوية كندا الثقافية. وليس من قبيل الصدفة أن تكون ورقةُ القيقب الرمزَ المشهور لكندا. ويشكل تعلق الكنديين العميق بهذا الغذاء الغريب اتجاههم إزاء حماية السعر الذي يتلقاه المزارعون لإنتاج عسل القيقب.

وفي جميع بلدان العالم، تختار الحكومات السيطرة على سعر بعض السلع الأولية لأي أسباب ترتئيها — وبوسائل كثيرة مختلفة. ولا يعدو احتياطي عسل القيقب أن يكون شكلا واحدا لهذه الظاهرة. ونتيجة لذلك التدخل الحكومي في الزراعة، يوجد فائزون — المنتجون عادة. ويقول معظم الاقتصاديين إن هذا التدخل يؤدي أيضا إلى وجود خاسرين — المستهلكون بالأساس. ونظرا لأن الاتحادات الاحتكارية تحافظ على الأسعار في مستويات مرتفعة بصورة مصطنعة، فمن الممكن أن تواجه تهديدات من جانب الأطراف غير المشاركة في الاتحاد الاحتكاري ولكن يبيعون نفس المنتج (أو منتج شبه مطابق له) بسعر أقل. ولكن يندر أن يكون هؤلاء المنافسون لصوصا.

العرض والطلب

من السهل أن يصبح عسل القيقب، كمنتج، مادة لاحتكار الاتحادات الاحتكارية. فهذه الاتحادات تكون أنجح ما يكون عندما لا يزيد عدد المنتجين على حفنة معدودة (سواء شركات أو بلدان). ويجب أن يكون المنتج قابلا للتداول ولا يكون من السهل الاستعاضة عنه بمنتج مماثل.

وما تفعله الاتحادات الاحتكارية هو أنها تدير المعروض من المنتج الأساسي — ومن ثم، سعره. والغاية النهائية التي ينشدها المنتجون هي تعظيم أرباحهم على المدى البعيد — وهو ما يمكن أن يتضمن منع السعر من الارتفاع إلى الحد الذي يدفع المستهلكين إما إلى السعي لإيجاد بدائل أو الحد من استهلاكهم أو كلا الأمرين.

وتنمو أشجار القيقب، مصدر عسل القيقب، بصورة طبيعية في الجزء الشرقي من أمريكا الشمالية. وتنتج كندا ٨٠٪ من المعروض العالمي من عسل القيقب، وتمثل مقاطعة كيبيك، التي حدثت فيها السرقة، ٩٠٪ من إنتاج كندا، حسبما يقول بول رويار، نائب مدير اتحاد منتجي عسل القيقب في كيبيك. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية النسبة المتبقية البالغة ٢٠٪، ويأتي معظمه من ولايتي فيرمونت ونيوهامبشير.

وعسل القيقب منتج طبيعي مشتق من نسغ شجر القيقب، الذي يبدأ يسيل في الربيع. والممارسة المعروفة تاريخيا هو أن المزارعين كانوا يغرسون أنابيب في الأشجار (تسمى هذه العملية استخلاص النسغ) ويجمعون النسغ — نقيا سائلا حلوا — في دلاء مثبتة في الأشجار أسفل الأنابيب. ولا يزال عدد كبير من المزارعين يستخدم هذا الأسلوب العتيق، وإن كان

مزارع لعسل القيقب، بلدية ريغو، كيبيك، كندا.

براميل عسل القيقب، مخزن الاحتياطي الاستراتيجي الدولي بمقاطعة كيبيك، كندا.

المزارعون يقومون في العمليات الحديثة باستخدام خراطيم لتجميع النسغ في نقطة معالجة مركزية بدلا من جمعه دلوا دلوا. ويقوم المزارعون بعد ذلك بتسخين النسغ، حتى يتبخر جزء كبير منه. وما يتبقى يكون عسل القيقب. ويتطلب إنتاج غالون واحد من عسل القيقب نحو ٤٣ غالون من النسغ. ويكون موسم الإنتاج قصيرا — نحو ستة أسابيع — تنتج خلاله الشجرة الواحدة ما بين ١٠ و ٢٠ غالونا. ويعتمد ناتج النسغ على عدد من المتغيرات، منها الطقس. وتكون الأشجار أكثر إنتاجا عندما تكتسي الأرض ببعض الجليد، وتكون الليالي باردة بعض الشيء، وأوقات النهار دافئة ومشمسة.

ويخزن المنتج النهائي بسهولة ولا يفسد مع الوقت. ونظرا لطول فترة صلاحية عسل القيقب، يكون قابلا للتصدير بسهولة. ويقول رويار إن المنتجين من مقاطعة كيبيك الكندية وجدوا أسواقا كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، ويقومون حاليا بتوسيع المبيعات في الصين والهند وكوريا الجنوبية.

وعلى عكس منتجي اللبن أو الدجاج، وهما منتجان آخران يقوم عدد كبير من البلدان بتنظيم أسعارهما من خلال إدارة المعروض، لا يمثل عسل القيقب بالنسبة لمعظم الناس على الأقل غذاء أساسيا أو رئيسيا، ويتوقع أن ينصرف عنه كثيرون إذا ارتفع سعره إلى حدود مفرطة. ويجب أن يتعامل الكارتل مع ذلك الاحتمال عند إدارة المعروض من عسل القيقب.

أوبك عسل القيقب

أنشئ اتحاد منتجي عسل القيقب في كيبيك في عام ١٩٦٦ ليمثل المنتجين ويدافع عن حقوقهم — وكان معظمهم يتألف من المزارعين العاملين في مجال الألبان الذين يزيدون دخلهم باستخلاص النسغ من أشجار القيقب. وبحلول التسعينات، كان إنتاج عسل القيقب قد نما بسرعة، وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت الصناعة تنتج فائضا يتراوح بين ١,٣ و ٢ مليون غالون (دراسة "Gagné, 2008") سنويا. ونظرا لأن عسل القيقب يخزن بسهولة كبيرة، قام المشترون الثمانون الحاصلون على تراخيص لشراء عسل القيقب من كندا، وثلاثة من المشترين الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية، في سنوات الإنتاج الوفير، بتخزين كميات كبيرة بأسعار رخيصة، وبشراء كميات أقل في السنوات التي كان فيها الإنتاج غير وفير والسعر مائلا للارتفاع. وفي كل الأحوال، كان المزارعون تحت رحمة المشترين. ورغم أن المشترين تمكنوا من تعديل التكاليف التي يتحملونها بتطويع عمليات الشراء لملاءمة أوضاع السوق، فقد واجه المزارعون تقلبات كبيرة في دخلهم.

وتغيرت الأحوال في عام ٢٠٠١، حين أدت وفرة محصول عسل القيقب، الذي بلغ تقريبا نحو ٨,٢ ملايين غالون، إلى هبوط أسعاره بصورة سريعة وحادة (Canadian Business, 2013). وترتب على ذلك تحول الاتحاد من مجموعة للدفاع عن حقوق المنتجين إلى مجلس للتسويق له أن يتفاوض مع المشترين من أجل التوصل إلى أسعار أفضل. ولجأ المنتجون إلى قانون يخص المقاطعة يحكم تسويق المنتجات الزراعية سمح لهم بتحديد شروط إنتاج وتسويق منتجهم ما داموا منظمين بصورة رسمية كاتحاد أو نقابة (Gagné, 2008).

عسل القيقب يتفوق على حقول القمح الشاسعة في مانيتوبا وساسكاتشوان عندما يتعلق الأمر بهوية كندا الثقافية.

وبدأ الاتحاد بصورته الجديدة أيضا في تخزين الفائض من الإنتاج بغية الحيلولة دون هبوط الأسعار. وفي البداية، كان يحق لفرادى المزارعين إنتاج عسل القيقب بقدر ما يشاءون. إلا أن حدوث محصول وفير آخر في عام ٢٠٠٣ أسفر عن زيادة كبيرة في عسل القيقب، تعين تخزين جزء كبير منه، إلى حد أن الصناعة قررت السيطرة على الإنتاج بفرض حصص على فرادى المنتجين.

وحسبما يقول رويار، حدد الاتحاد الاحتكاري حصة لكل مزارع من مزارعي عسل القيقب في مقاطعة كيبيك، البالغ عددهم ٧٤٠٠ مزارع، على أساس أفضل سنتي إنتاج لهم بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤، السنة التي اعتمدت فيها الصناعة نظام الحصص. وفي عام ٢٠٠٤، قرر الاتحاد السماح للمزارعين ببيع ٧٥٪ من إنتاجهم. وتتغير تلك النسبة بمرور الوقت. ونظرا لأن الإنتاج لم يكن زائدا في السنوات القليلة الماضية، فإنه يمكن للمنتجين في الوقت الراهن بيع ١٠٠٪ من حصتهم. ولكن إذا كانت هناك بضع سنوات من المحصول الوفير، فإنه يحق للكارتل خفض الكمية المسموح للمزارعين ببيعها.

أما الإنتاج الذي يتعذر بيعه فيتعين نقله إلى احتياطي الاتحاد. ولا يتلقى المنتجون مدفوعات مقابل هذا الإنتاج الزائد إلى أن يقوم الاتحاد ببيعه. ويخزَّن العسل في براميل، يوسم كل منها ببطاقة وتدوَّن عليه معلومات تعريفية. وعندما تباع براميل من هذا الاحتياطي (بكميات أكبر

من إنتاج السنوات التي يكون فيها المحصول غير زائد، وبكميات أقل من السنوات التي يكون فيها النسغ غزيرا)، تسدد المدفوعات للمزارع المعني. ويمول الاحتياطي بصورة كاملة من المنتجين، وإن كان الاتحاد يمارس الضغوط على حكومة مقاطعة كيبيك للحصول على جزء من التمويل، كما يقول رويار.

ويباع عسل القيقب من الاحتياطي عندما لا يلبي الإنتاج الراهن الطلب من المشترين المرخص لهم بالشراء. وفي عام ٢٠٠٩، عقب أربع سنوات من الإنتاج الهزيل، نضب الاحتياطي العالمي من عسل القيقب. إلا أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع بعد ذلك وأصبح هناك فائض في الاحتياطي.

ويجتمع الاتحاد بالمشترين كل عام لتحديد سعر عسل القيقب. ويقول رويار إن الجانبين ينظران في عوامل مثل مستوى الاحتياطي والاستهلاك العالمي المتوقع من عسل القيقب. فإذا تعذر توصل الاتحاد والمشترين إلى اتفاق على السعر، يحال الأمر إلى المحكمة الإدارية شبه الحكومية للمقاطعة، التي تشرف على الصناعات الزراعية الجماعية، فتقرر السعر.

وإذا حاول المنتجون بيع كميات أكبر من حصتهم المقررة، فإنهم يعرضون أنفسهم لعقوبات تقررها المحكمة.

الجانب اللزج من إدارة المعروض

أدى النظام المذكور لإدارة المعروض، بما يتضمنه من حصص، إلى تمهيد إنتاج عسل القيقب وإبقاء الأسعار مرتفعة وثابتة — مثلما يهدف أي اتحاد احتكاري — لزيادة قوة المنتجين ودخلهم. ويقول النقاد إن الاتحادات الاحتكارية ليست إلا وسيلة لتحويل الدخل من المستهلكين إلى المنتجين بدعم زيادة الأسعار إلى مستويات أعلى مما تسمح به السوق لو كانت الظروف مختلفة. ويقولون أيضا إن هذه الاتحادات تخنق المنافسة والابتكار. وفي العادة، تجذب الأسعار الأعلى المنتجين الجدد و/أو الأساليب الجديدة. إلا أن الحصص تشكل حاجزا كبيرا أمام الداخلين الجدد، فضلا عن أنها رادع للابتكار، لأن المنتج لا يستطيع أن يحصل على حصة أكبر من السوق.

وليست كندا الاقتصاد الوحيد الذي يعتمد نظما لإدارة المعروض تهدف إلى تنظيم الإنتاج الزراعي والأسعار. فاليابان تفرض قيودا على إنتاج الأرز بتقرير حصص معينة من المعروض؛ وفييت نام تزيد إنتاج الأرز وصادراته من خلال حصص الإنتاج. ولا تستخدم الولايات المتحدة منهج إدارة المعروض على نطاق واسع لزيادة دخل المزارعين. ويستخدم الاتحاد الأوروبي نظام حصص المعروض، إلا أنه يقوم في الوقت الراهن بإلغائه تدريجيا في إطار الانتقال إلى نظام للدفع الكامل للمزرعة، المتمثل في تنفيذ تحويل نقدي مباشر للمزارع لمجرد أنه يعمل في مجال الزراعة.

ويرى نقاد إدارة المعروض أنه إذا ألغت الحكومة هذه الممارسة فسيعني ذلك انخفاض الأسعار، لأن قانون العرض والطلب، وليس الاتحادات الاحتكارية، هو الذي سيحدد الأسعار عندئذ. إلا أن ذلك لا يحدث دائما.

ولنأخذ أستراليا مثالا. فالبلد كان رائدا في إدارة المعروض في عشرينات القرن الماضي، وحذت كندا حذوها حين أنشأت نظاما خاصا بها لإدارة المعروض من الزراعة، لا سيما منتجات الألبان (Findlay, 2012). وكانت الهيئات الحكومية في أستراليا تحتكر تسويق اللبن. وكانت

نظم إدارة المعروض تكون مكلفة إذا استخدمت لرفع دخل المزارع أو حفز إنتاج سلعة أولية معينة.

الأسعار تحدد في مستويات أعلى من الأسعار التي يمكن أن يحصل عليها المزارعون لو أنهم صدروا المنتج، وأنشئ نظام للحصص، وكانت الحصص قابلة للتداول بين المنتجين. وقد توقفت أستراليا عن العمل بهذا النظام بصورة كلية بحلول عام ٢٠٠١. وانخفض سعر اللبن في السنة التي أعقبت إنهاء الحكومة لنظام إدارة المعروض، إلا أنه ارتفع بصورة مطردة، وأحيانا بصورة حادة، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. وقد انخفض بعد ذلك، وبدأ يعاود الارتفاع في العام الماضي. ومنذ قيام أستراليا بإلغاء نظام إدارة المعروض الخاص بالألبان، أخذت الأسعار ترتفع إلى مستويات أعلى من المستويات التي كان يمكن أن تصل إليها في ظل نظام الحصص السابق (Dairy Australia).

ويمكن أن تصمَّم النظم الحكومية لإدارة المعروض بحيث تخفض الإنتاج أو تزيده وغالبا ما تستخدم نظاما للحصص للقيام بذلك. ويقتضي نظام إدارة المعروض الذي تنفذه حكومة فييت نام في مجال إنتاج الأرز أن يقوم المزارعون بإنتاج كميات أكبر من الكميات التي يرغبون في إنتاجها حتى يكون هناك ما يكفي من الأرز لتلبية احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

ومثل كثير من الاقتصاديين، يعتقد ويل مارتن، مدير بحوث الزراعة والتنمية الريفية في البنك الدولي، أن نظم إدارة المعروض تكون مكلفة إذا استخدمت لرفع دخل المزارع أو حفز إنتاج سلعة أولية معينة.

إلا أن مارتن يقول إنها يمكن أن تكون مفيدة في معالجة إخفاقات الأسواق الأساسية — مثلا في حالة مصائد الأسماك المتاحة للجميع. وقد حدث هذا الإخفاق في مقاطعة نيوفاوندلاند الكندية في عام ١٩٩٢ حين كان يتم صيد أسماك الكود بكميات مفرطة إلى الحد الذي تسبب في اختفائها بصورة شبه تامة من مياه نيوفاوندلاند. واضطرت الحكومة إلى إعلان حظر على صيد أسماك الكود. إلا أنه يمكن أن تترتب نتائج غير مقصودة على استخدام الحصص لمعالجة ذلك النوع من إخفاق الأسواق. (وفي هذه الحالة أدى صيد الأسماك بلا ضوابط من جانب فرادى الصيادين إلى تدمير السوق). وقد أتاح هذا الحظر تعافي مصائد الأسماك، إلا أنه قضى على الصناعة التي كانت تدعم صيد أسماك الكود، والتي كانت مصدر إيراد كبير للمنطقة.

ومن الآراء التي غالبا ما تطرح لدعم إدارة المعروض أنها تساعد المنتجين. ويقول مارتن إن ذلك صحيح على الأرجح بالنسبة للمنتجين داخل الصناعة عندما يتم فرض نظام لإدارة المعروض، كما هي الحال مثلا بالنسبة للمزارعين في مقاطعة كيبيك الذين كانوا يستفيدون من أشجار القيقب في عام ٢٠٠٤. إلا أن المنافع التي تعود على المنتجين الكبار من ارتفاع الأسعار المربوط بحصص غالبا ما تكون أكبر من المنافع التي تعود على المنتجين الصغار. وعلاوة على ذلك، فإن الحصص تجعل من الصعب على المنتجين الجدد دخول الصناعة لأنه يتعين غالبا على الداخلين الجدد شراء حق للإنتاج من المزارعين الذي يملكون الحصص بالفعل.

وبالطبع، وجد اللصوص في كندا طريقة جديدة لدخول المجال التجاري لعسل القيقب. وبدلا من شراء حصة من المزارعين، هرب اللصوص ببساطة بعسل القيقب الذي أنتجه هؤلاء المزارعون — فيما يشبه بدرجة كبيرة قيام لصوص الماشية في الولايات المتحدة بسرقة الماشية في الغرب الأمريكي القديم.

وقد تمت السرقة، التي تبلغ قيمة المسروقات فيها ١٨ مليون دولار أمريكي، من مخزن من ثلاثة مخازن يستخدمها الاتحاد لتخزين الإنتاج الزائد واكتُشفت في منتصف عام ٢٠١٢ أثناء عملية جرد لمحتويات المخزن. وكان هذا المخزن، الذي يبعد نحو ٦٠ ميلا جنوب غرب مدينة كيبيك، عاصمة المقاطعة، مزودا بحراسة خفيفة — ربما أخف من اللازم، من منظور استرجاعي للأحداث. وحسب إفادة الشرطة، أنشأ اللصوص متجرا بالقرب من المخزن، وعلى مدى عام تمكنوا من سرقة ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ برميل من براميل عسل القيقب – نحو ٣٢٣ ٠٠٠ غالون، أي ما يقارب ١٠٪ من الاحتياطي (Canadian Business, 2013). ونظرا لأن الغالون الواحد من عسل القيقب المنتج في مقاطعة كيبيك يشبة أي غالون آخر للمنتج، لم تكن لدى المستهلك أي طريقة لتمييز المنتج الذي اعتمده الاتحاد من العسل المسروق. وربما لم يكترث بعض المشترين.

ويبدو أن اللصوص حاولوا تصريف مسروقاتهم لمشترين في مقاطعات كندية أخرى وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تلقت شرطة مقاطعة كيبيك مساعدة في التحقيقات التي أجرتها من ضباط من شرطة الخيالة الكندية الملكية، وهيئة خدمات الحدود الكندية، ودائرة الهجرة والجمارك الأمريكية (Canadian Press, 2012). وألقت الشرطة القبض على ثلاثة يشتبه في ضلوعهم في هذه السرقة في ديسمبر ٢٠١٢ وعلى ١٥ آخرين بعد ذلك بفترة قصيرة (Canadian Broadcasting Corporation, 2012). ووجهت للمقبوض عليهم تهم السرقة، والتآمر، والاحتيال، والاتجار بسلع مسروقة. وقد تمكنت الشرطة من استرداد ثلثي عسل القيقب المسروق.

يقول المثل القديم إن الجريمة لا تفيد. وقد يكون ذلك صحيحا، إلا أن قيام كارتل عسل القيقب برفع وتثبيت الأسعار بصورة مضمونة أعطى اللصوص أسبابا قيمتها ١٨ مليون دولار ليثبتوا خطأ المثل المألوف. ■

جاكلين ديلورييه محررة أولى في فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Dairy Australia, Farmgate milk price, www.dairyaustralia.com.au/Statistics-and-markets/Prices/Farmgate-Prices.aspx

Canadian Broadcasting Corporation, 2012, "15 More Quebec Arrests in Stolen Maple Syrup Case," December 20.

Canadian Press, 2012, "Police Make Arrests in Massive Maple Syrup Heist," December 18.

Findlay, Martha Hall, with Margarita Gres, 2012, "Supply Management: Problems, Politics and Possibilities," University of Calgary, SPP Research Papers, Vol. 5, Issue 19 (June).

Gagné, Isabelle, 2008, "Maple Syrup Production in Quebec: Farmer Self Determination for Market Control," IIED Regoverning Markets Innovative Policy Series (London: IIED).

Shufelt, Tim, 2013, "The Great Canadian Maple Syrup Heist," Canadian Business, *March 8.*

مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
المعرفة الاقتصادية العالمية عند أطراف أصابعك

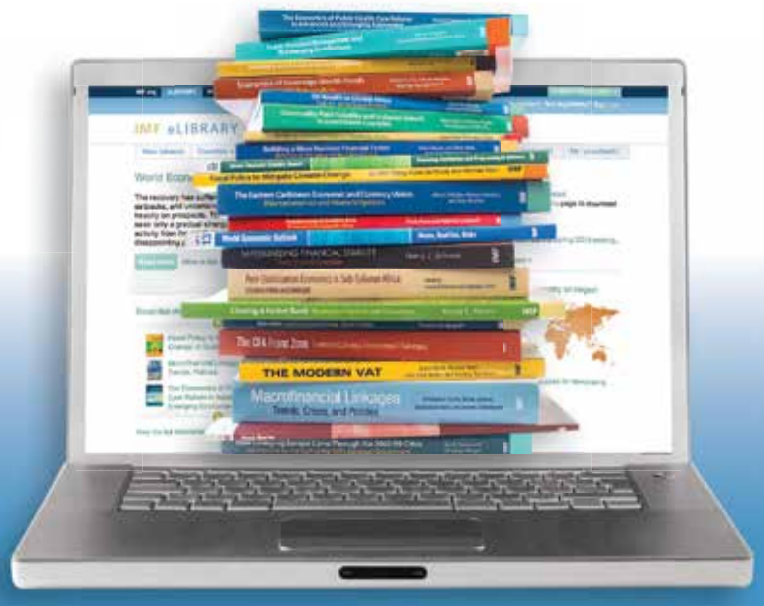

طالع قائمة الموضاعات الموصى بقراءتها على العنوان التالي
elibrary.imf.org/fdju

صندوق النقد الدولي